المؤتمر الإقليمي

واقع وآفاق المشاركة السياسية للمرأة العربية في الحكم المحلي

ورقة عمل

واقع مشاركة المرأة البحرينية في الحكم المحلي والتحديات التي تواجهها

إعداد

م. صبا كاظم العصفور

جمعية البحرين النسائية

25-26 تشرين الأول/أكتوبر 2007

عمّان - الأردن

المحتويات

مقدمة 4

مشاركة المرأة السياسية في البحرين بين عام 2002 – 2006 5

الثمار التي جنتها المرأة البحرينية بعد التجربة الانتخابية بين عامي 2002 – 2006 6

تحليل نتائج الانتخابات للتجربتين الانتخابيتين 8

كيفية تعزيز فرص النجاح للمرأة في الحياة السياسية 11

التحديات التي تواجه المرأة في الدخول للعمل السياسي 12

آليات تعزيز مشاركة المرأة في جميع الميادين 16

مقدمة

تعتبر تجربة مجالس الحكم المحلي حديثة في المنطقة الخليجية، إلا أنها رغم حداثة عمرها حققت بعض الإنجازات التي يمكن مشاهدتها على المستوى الخليجي عامة والمحلي خاصة وهذه الإنجازات بلا شك لا يمكن لها النجاح إلا عبر مشاركات عدة جهات رسمية وأهلية وبتضافر جهود المواطنين نساء ورجالا. حيث أصبح دخولها إلى مجالس الحكم المحلي ضرورة حتمية، وذلك لخدمة قضايا الأمة العامة أولاً والخاصة بالمرأة والمجتمع ثانياً. وقد أبدى الكثير في مملكة البحرين رأيهم بهذا الخصوص وهذه الحتمية.

وكان عامي 2002 و 2006 عامان تاريخيان لمملكة البحرين، حيث تم اتخاذ خطوات جادة على طريق الديمقراطية ومبدأ تكافؤ الفرص. وكفل دستور مملكة البحرين للمرأة حق الانتخاب والتصويت دون تفرقة بين الرجل والمرأة. وخاضت النساء البحرينيات التجربة الانتخابية في البحرين بقوة وشجاعة وثقة وكان العديد منهن على درجة عالية من الوعي السياسي والاجتماعي والثقافة والعلمي. وكان لحضور المرأة البحرينية الواسع عند صناديق الاقتراع أثر في اعتقاد البعض أن المرشحات سيفزن بنصيب وافر في هذا المعترك. ولكن النتيجة خيبت آمال الجميع ولم يحالف الحظ أياً من النساء البحرينيات للفوز بمقعد في أي من المجلسين البلدي أو النيابي **إلا مقعد واحد فقط بالتزكية**. فما الذي حال دون وصول المرأة البحرينية إلى هذه المواقع؟ هل هي ظروف خارجة عن إرادتها؟ أم هو الواقع الاجتماعي؟ أم أن حق الترشيح والانتخاب للمرأة جاء كحملة علاقات عامة لا لخلق واقع جديد؟ أم وجود علاقة جندرية لمعايير اختيار الناخبين/ات لمرشحيهم/ مرشحاتهم؟ أم أن هناك عوامل وتحديات أخرى؟

مشاركة المرأة السياسية في البحرين بين عام 2002 – 2006

يبين الجدول التالي مقارنة بين حصيلة المرأة في مراكز صنع القرار في مملكة البحرين خلال التجربتين الانتخابيتين لعامي 2002 – 2006، حيث يبدو الزيادة في عدد النساء في المواقع القيادية إضافة إلى مواقع أخرى في الإدارات العليا أي بدرجة وكلاء الوزارات والمدراء. إلا أن استقالة إحدى الوزيرات أدى إلى انخفاض عدد الوزيرات في الحكومة الحالية. ويبدو جليا أن الزيادة في تمثيل النساء القيادي كانت بالتعيين الرسمي وليس نتيجة اختيار الناخبون، فهل يعدو ذلك إلى إيمان الدولة بأهمية دور المرأة وقدراتها وإمكانياتها أم حرصا على تحسين صورة الدولة عالميا؟

جدول رقم (1): معايير الاختيار لدى الناخبين

المنصب	عدد المرشحات	نتائج 2002	عدد المرشحات	نتائج 2006
المجلس النيابي (بالانتخاب)	8 من 191	-	18 من 231	1
المجلس البلدي (بالانتخاب)	31 من 306	-	5 من 171	-
مجلس الشورى (بالتعيين)	-	6	-	10
وزيرات	-	2	-	2
قاضيات	-	1	-	1

الثمار التي جنتها المرأة البحرينية بعد التجربة الانتخابية بين عامي 2002 – 2006

رغم النتيجة المخيّبة للآمال التي خرجت بها المرأة، إلا أن كثيرا من المستجدات طرأت على واقع المرأة البحرينية. وأحرزت الكثير من النتائج الايجابية على عدة أصعدة، أهمها:

1. **الخبرة في العمل السياسي**

رغم انخفاض عدد المرشحات بين الدورين الانتخابيين، بدا الفرق واضحا من حيث نوعية النساء الوافدات على العمل السياسي من ناحية المؤهلات العملية والعملية والأداء في الحملات الانتخابية والتحالفات التي قمن بها.

2. **الثقة بقدرات المرأة**

زيادة الثقة بقدرات المرأة بدا بارزا في عدد أصوات الناخبين التي حصلت عليها النساء المرشحات وكذلك التمثيل الرسمي في الدولة.

3. **زيادة التمثيل الرسمي للنساء**

زاد عدد النساء في مراكز صنع القرار بشكل ملحوظ، كما تم تعيين امرأتين في منصب وزير للصحة والشؤون الاجتماعية. كما كان للمجلس الأعلى للمرأة دور بارز في تعزيز مكانة المرأة اجتماعيا وسياسيا من حيث الدعم والتمكين.

4. **الأنظمة والتشريعات**

تم إجراء بعض التعديلات على التشريعات والقوانين لمؤسسات الدولة، وتم استحداث بعض الأنظمة لحصول المرأة على حقوقها في الخدمات التي توفرّها الدولة مثل القسائم

السكنية والعلاوة الاجتماعية وغيرها. كما تم تشكيل قوى ضاغطة من عدة جهات لسن قانون الأحوال الشخصية ليساهم في استقرار الأسرة وبالتالي المساهمة في التنمية المجتمعية.

تحليل نتائج الانتخابات للتجربتين الانتخابيتين [1، 2]

من خلال الدراسة التي أجريت، نجد أن 85% من الناخبين مؤمنون بضرورة مشاركة المرأة في الانتخابات. إلا انه لم تنجح أي واحدة منهن. وبمحاولة معرفة أسباب إخفاقها، تشير الإحصائية حسب ما هو مبيّن في الرسم البياني (1)، أن الغالبية العظمى 36-39% يرجحون السبب إلى عدم مؤازرة النساء لبعضهن البعض. وبشكل عام ان المسؤولية تقع على كاهل المرأة واقرارها بمشكلة تبعية النساء للرجال في اتخاذ القرار.

رسم بياني رقم (1): لماذا أخفقت المرأة في انتخابات المجالس البلدية؟

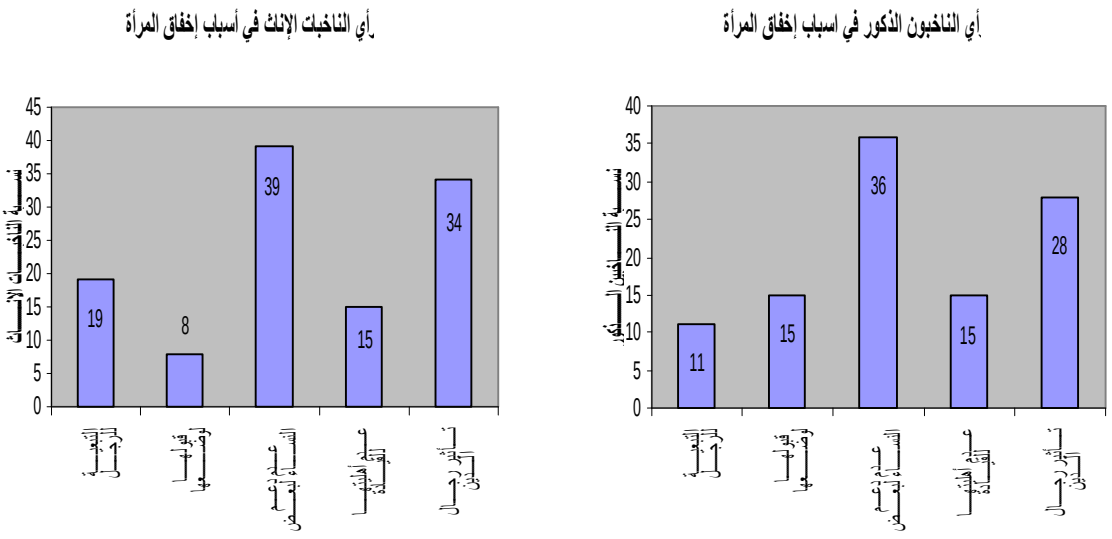

معايير الاختيار لدى الناخبين

تشير نتائج الدراسة التي أعدتها جامعة البحرين لمعرفة أهم العوامل التي تحدد اختيار الناخبين لمرشحيهم للمجالس البرلمانية أن الغالبية العظمى من الناخبين حسب ما هو مبيّن في الرسم البياني

[1] م. صبا العصفور، أسباب فشل المرأة في الانتخابات البلدية 2002 – جمعية البحرين النسائية - ورقة غير منشورة
[2] قراءة متأنية لوضع المرأة في انتخابات المجلس النيابي – جريدة الأيام 4975

(2)، ترى أن نزاهة المرشح هي العامل الرئيسي لتحديد صوت الناخب. والنزاهة - على حسب رأيهم - تحتضن الأمانة والصدق وتحمل المسئولية والوفاء بالعهد وما إلى ذلك من الصفات الحميدة والتي لا يمكن أن تعرف إلا من خلال المعرفة الشخصية للمرشح أو المرشحة ولم يتم التطرق في هذا الموضوع إلى جنس المرشح سواء كانت ذكرا أم أنثى. ومن العوامل المؤثّرة أيضا الالتزام الديني وشعبية المرشح في الدائرة الانتخابية والخدمات الاجتماعية والتطوعية التي قدّمها لأهالي الدائرة. ومن ناحية أخرى نلاحظ بأن هناك عوامل مثل المؤهلات العلمية والوظيفة الحالية والبرامج الانتخابية لم تلعب دورا بارزا في تحديد أصوات الناخبين. الملفت للانتباه أن 32% من الناخبين تعتبر التبعية للأهل والأصدقاء عاملا مهما لتحديد صوته.

رسم بياني رقم (2): العوامل التي تحدد اختيار الناخبين لمرشحيهم

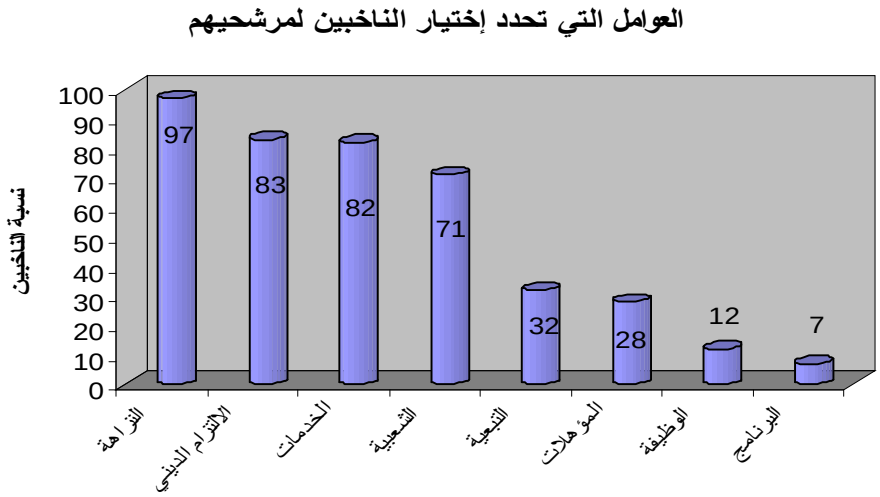

وأكثر هذه الفئة كن من النساء حيث إن 19% من الناخبات اللاتي أجريت معهن المقابلات الشخصية أبدين أن رأي الزوج أو الأب هو عامل مهم لتحديد أصواتهن. وهذه الظاهرة إن دلت علي شيء إنما تدل علي تبعية بعض النساء للرجال وعدم امتلاكهن للاستقلالية في إبداء الرأي واتخاذ القرار.

وفي دراسة مشابهة أعدت للمجالس البلدية نجدها متشابهة إلى حد ما مع دراسة المجالس البرلمانية، إلا أن تأثير التيار السياسي له دور بالغ الأثر في عوامل الاختيار، فالإحصائيات تقول انه كان اختيار بالمرتبة الأولى لـــ 75% من الناخبين ذكور وإناث، شباب و كبار حسب النزاهة، ونزاهة الأشخاص بسبب تزكية التيارات الدينية ومن ثم الالتزام الديني بنسبة 65% أما البرنامج الانتخابي فيأتي في المرتبة المتأخرة عند 65% من الناخبين.

ومن الملاحظ أيضا أن الناس تختار من تعرفه، فأغلب النساء المرشحات من حملة الشهادات العالية ولكنهن غير منخرطات في الحياة العامة مع ناخبيهم. إما لعدم انشغالهن بالأمور الاجتماعية أو لأنها تعمل في مجالات بعيدة عن اهتمامات الناخبين. فجدير بالذكر أن الناخب يرغب فيمن يتعامل معه في أموره الحياتية المباشرة ويشاركه اهتماماته ومشاكله، لا من يسعى فقط إلى تحصيله العلمي والعملي.

كيفية تعزيز فرص النجاح للمرأة في الحياة السياسية

فلا نهوض لأي مجتمع دون نهوض المرأة والرجل معا، ولا يمكن مناقشة قضايا المرأة بمعزل عن تطوير البنية الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ككل.

ولكن باستعراض نتائج الدراسة المبيّنة بالشكل رقم (3) عن كيف للمرأة أن تتجاوز وضعها الحالي[3]. أجاب 35% من الذكور و44% بالنضج الفكري وزيادة ثقتها بنفسها وببنات جنسها، مما يعكس واقعية عدم ثقتها بنفسها. كما ان 35% من الذكور و26% من النساء يعتقد بأهمية زيادة ثقة الرجل بالمرأة وقدرتها على اتخاذ القرار، وهذا دليل على عدم ثقة المجتمع بالمرأة. و28% من النساء يرين تأخرهن بسبب الجهل بالحقوق الدستورية والشرعية.

رسم بياني رقم (3): كيف يمكن للمرأة تجاوز وضعها الحالي؟

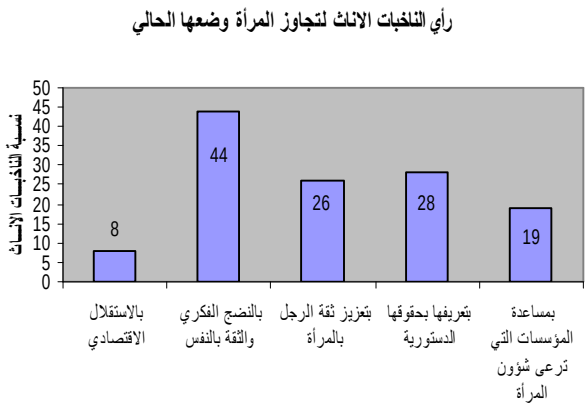

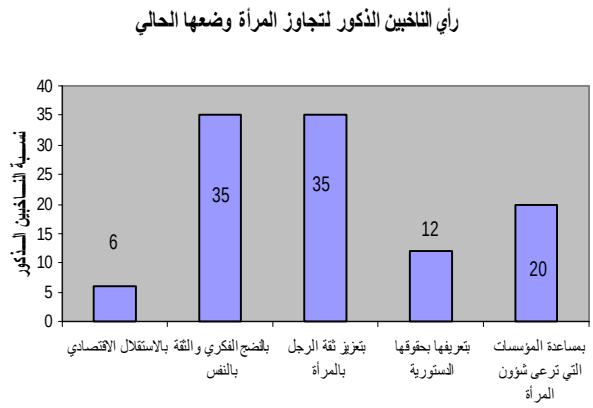

[3] م. صبا العصفور، أسباب فشل المرأة في الانتخابات البلدية 2002 – جمعية البحرين النسائية - ورقة غير منشورة

التحديات التي تواجه المرأة في الدخول للعمل السياسي

لا تسع هذه الورقة لذكر جميع الأسباب التي حالت دون حصولها على مقعد. فالأسباب تستحق أن يُفرد لها ورقة عمل وبحث منفصلين. ولكن من خلال تجارب الدول الأخرى واستطلاعات رأي محلية، يمكننا اختصارها:

أولا: تحديات مجتمعية وثقافية.
ثانيا: تحديات سياسية.
ثالثا: تحديات ذاتية.

أولا: تحديات مجتمعية وثقافية

وهي تحديات تم التحدث عنها في جميع المحافل الدولية والمحلية للنهوض بواقع المرأة مثل:

1. **موروثات اجتماعية**

وهي العقبة الكئود التي تغذي جميع التوجهات الفكرية لجميع شرائح المجتمع. وتصقل الثقافة السائدة وتوجه أدوار الرجل والمرأة على حد سواء. والمرأة التي تتجرأ بالخروج عن ما هو مألوف عند المجتمع، فأول ما توصف به هو الإسترجال.

2. **معوقات ذات صبغة دينية**

وهي مجموعة من الأفهام الخاطئة عن تعاليم الدين الإسلامي العظيم، بأن المرأة ناقصة عقل ودين مثلا، وعليها أن تقر في بيتها بينما يتدبر الرجل الأمور الخارجية. وفي كثير من

الأحيان يعتبر خروجها هو خروج على الدين. وهذا ما توارثته الأجيال عبر السنوات من عادات وتقاليد أعطيت صبغة دينية لضعف الناس عن مجابهتها أو إيجاد ما ينافيها.

3. **تعدد المسؤوليات**

كثرة المسؤوليات التي تقع على عاتق المرأة مثل دورها الإنجابي والاقتصادي والأسري وما إلى ذلك يؤدي إلى انشغالها الدائم ولا يبقى لها من الوقت والجهد لتعطي اهتماما إضافيا في أمور السياسة والثقافة او التمكين الذاتي.

4. **الصورة النمطية للمرأة**

وهو ما يتم التعارف عليه لدى العامة من الناس بأنها الأنثى الرقيقة التي تحتاج إلى رعاية ودعم ولا يمكنها مجابهة الحياة لوحدها مهما بلغت درجة تعليمها. فالمرأة هي الأم والمربية وهذه الصورة هي التي تسعد الآخرين.

5. **التأثير الإعلامي السلبي**

كان لوسائل الإعلام نصيب الأسد في تشويه دور المرأة – في الأفلام والمسلسلات والبرامج التلفزيونية الأخرى. فالمرأة في وسائل الإعلام إما مبتذلة أو متسلطة أو مستهلكة. أما حين تظهر في مواقع صنع القرار فهي ظالمة ومتسلطة وبعيدة كل البعد عن العدالة والمنطقية أو إنها ضحت بالسعادة الأسرية ارضاءا لطموحها.

ثانيا: تحديات سياسية

دستور مملكة البحرين كفل للمرأة حق الانتخاب والتصويت وأنها مساوية للرجل في حقوق المواطنة ولكن:

1. **عدم ملائمة الأنظمة والتشريعات**

رغم ما سبق ذكره إلا أننا نجد أن تطبيق الأنظمة والقوانين لا يتواءم مع تعريفاتها، فالكثير من الحقوق منتهكة أو منقوصة في اللوائح لتطبيق هذه القوانين مثل حق الجنسية لأبناء المرأة وعدم مساواة المرأة والرجل في العلاوات وغيرها.

2. **غياب قانون الأحوال الشخصية**

لا يمكن للمرأة المساهمة في أنشطة متعددة مع غياب شعورها بالأمان وعدم ضمان حقها كمواطنة. فالاهتمام الأكبر للغالبية هو ضمان استقرار حياتها وتأمين احتياجاتها الأساسية.

3. **قلة النساء في المواقع القيادية**

قبل تغيّر أنظمة الحكم السائدة في الدول العربية، كان عمل التيارات السياسية محصورا على الرجال لما قد يتعرضون له من اعتقال أو تشريد وغيرها، وتوجه العمل الاجتماعي للنساء لما له من تداعيات تؤثر على المرأة والأسرة. لذلك لم يتأهل كادر نسائي متمرس في العمل السياسي إلا القلة، وبالتالي عدم وجود شريحة نسائية في الصفوف الأمامية للتيارات السياسية سواء قومية أو إسلامية.

4. **غياب دعم الجمعيات السياسية للمرأة**

ليس السبب عدم دعم النساء بالدرجة الأولى، إنما للسبب المذكور سلفا، تم خلق جيل من الرجال السياسيين الذين اتخذوا مواقع القيادة في عملية تحول الأنظمة الحاكمة السابقة إلى الديمقراطية. لذلك يكون دعم التيار السياسي للأشخاص المخضرمين أو المتمرسين في هذا العمل.

5. **قضايا المرأة ليست لها أولوية عند المشرعين**

قضايا حقوق المرأة تعتبر قضايا هامشية وليست أساسية فلا تهم الرأي العام مثل قضايا الفقر والبطالة وغيرها، لذلك لا تعطى حقها في أجندة المشرعين.

ثالثا: تحديات ذاتية

تدل الإحصائية أن إيمان الشريحة الكبرى من الناس إن وضع المرأة الحالي ومسؤولية التغيير تقع على عاتق المرأة بالدرجة الأولى، لذلك نقر بوجود تحديات متعلقة بها مباشرة يجب الوقوف عندها:

1. **قلة ثقة المرأة بنفسها**

معوقات متعلقة بالمرأة ذاتها، كضعف الشخصية، وعدم ثقتها بنفسها وبقدرتها مما يؤدي إلى عدم ثقتها بالمرأة بشكل عام كما كان واضحا من نتائج الدراسة السابقة. ومن ناحية البناء الثقافي، فالمرأة في كثير من الأحيان لا تعير قضايا الشأن العام اهتماما كما تعير دورها في المجتمع الذي ارتبط برعايتها لأسرتها وبيتها. أما بشأن اتخاذ القرار فتكتفي على نطاق واسع بدور التبعية للذكر سواء زوجا أو أبا أو أخا.

2. **ضعف الخطاب السياسي**

كان لخطاب المرأة – الداعي في جُلّه إلى حل مشاكل المرأة – دور كبير في تذبذب ثقة المجتمع بأكمله بها وبدورها وبرنامجها. وكان واضحاً في عدة برامج انتخابية للنساء ثقل موضوع حقوق المرأة وإغفال قضايا الرأي العام. ولا يمكن للمرأة ممارسة دورها الحقيقي دون تعديل لغة خطابها لكي يشمل جميع نواحي الحياة وهموم الناس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

3. **فصل قضايا المرأة عن المجتمع**

ويجب أن لا يقتصر خطابها على همومها هي وأخواتها. وحين تبدأ المرأة في تشكيل رؤيتها في الشأن العام ستزداد ثقة الآخرين بها. وان تكون قضايا حقوق المرأة هي قضايا حقوق إنسان ومجتمع وإلا ستبقى بمعزل عن المجتمع وتساهم بشكل غير مباشر في زيادة التمييز في الأدوار الاجتماعية.

آليات تعزيز مشاركة المرأة في جميع الميادين

باستقراء المستقبل نجد الأمل يحدونا لتبؤ النساء ليس مقاليد العمل السياسي فحسب، بل الدخول في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية وغيرها، ولكن لن يتوفر ذلك إلا بتكاتف الجهود، حيث أكدت جميع المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على ضرورة إرساء وتعزيز الشراكة بين المنظمات الحكومية والجهات الفاعلة ذات الصلة بالمجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والنقابات والمنظمات النسائية وذلك للنهوض بأوضاع المرأة والعمل على التغيير. وأهمية:

1. **إيجاد قوانين حماية للمرأة على مستوى الأحوال الأسرية والاقتصادية والسياسية.**
2. **تعزيز ثقافة الرؤية الإنسانية للمرأة.**
3. **الحاجة إلى إيجاد خطاب ديني تجديدي.**
4. **زيادة دعم المؤسسات الرسمية المعنية بالمرأة لعملية التمكين.**
5. **التزام الدول بالاتفاقية الدولية لإزالة جميع أنواع العنف ضد المرأة (سيداو) وإلغاء جميع التحفظات.**
6. **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني كجهات داعمة للمرأة لمساواة فرص مشاركتها بالرجل.**
7. **إنشاء المؤسسات التي توفّر الدراسات الأكاديمية المتنوعة مما يتيح لها فرصة أكبر للحضور والمشاركة.**

تم بعون الله